



دراسات إسلامية

مجلة علمية سنوية محكمة

العدد الثاني / ١٤٢٠هـ - ٢٠١٩م

أقوال المحدثين بزوال الشك والظنون في نقد المتنون

د. الفاتح الزين الشيخ إدريس

أستاذ مساعد - قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الخرطوم

يصدرها قسم الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم - قسم الثقافة الإسلامية بإدارة مطلوبات جامعة الخرطوم

Abstract

The Elimination of Doubt and Assumptions Surrounding the Narrations of the Mutoon

This research deals with a situation that has long prevailed and has been misunderstood by many peoples, a situation that the Orientalists and others have taken as an excuse for attacking the Sunnah and its narrators. The sum of this situation is the assumption that the narrators did not give enough importance, did not put much emphasis on the critiquing of the mutoon and in exposing what it contained from irregularities, wrong information, and illusions. They did not take into account the fiqh which the mutoon al-a-al-ahadeeth signified. They also did not care for the inductive processes which aided in knowing the Shariah ruling. They were occupied with critiquing Al-assaaneed and the search for narrators. As a result of this, a number of Ahadeeth came into the mutoon of the Sunnah which are refused by Usool Al-Shariah, logic, and historical events. This is not the first research to discuss these accusations, but it is enough of an honor to write about such a topic in the aim of doing something for the Sunnah and being included in it.

مستخلص الدراسة

تعرضت هذه الدراسة لمسألة طائفاً زلت بها أقدام وضلّت فيها إفهام ، والتبس الحق فيها على أقوام وأقوام ، وتتعلق بشبهة آثارها بعض المستشرقين وغيرهم حول السنة ورجالها ، مُفادها أن المحدثين لم يكونوا يُعيرون أهمية كبيرة لنقد المتن وكشف ما فيها من مخالفات وأخطاء وأوهام ، ولم يهتموا أيضاً بالفقه الذي دلّت عليه متون الأحاديث ، ولم يعتنوا بطرق الاستنباط التي تُعين على معرفة الحكم الشرعي ، فقد شغلهم الاهتمام بنقد الأسانيد والبحث في أحوال الرجال ، عن الالتفات إلى المتن والاهتمام بها ، وكان من نتيجة هذا أن تسربت إلى متون السنة جملة من الأحاديث ترفضها أصول الشريعة والعقل والحوادث التاريخية.

وليس هذا البحث بأول ما كتب في الجواب عن هذه الشبهة ، ولكن حسبه أن ينثّل شرف المشاركة في هذا الجانب رجاء التشرف بخدمة السنة النبوية والانضواء تحت ظلالها الوارفة.

الحمد لله وحله ، منه نستمد العون والتوفيق وحسن سلوك الطريق ، ونشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق الجدير بالعبادة ونشهد أن محمداً عبده ورسوله أكرم نبي وأفضل مخلوق ﷺ وبارك وعلى آله الطيبين الطاهرين ذووي المنازل العامرة والخصال الغامرة والقلوب الطاهرة. وعلى أصحابه الأطهار الأبرار رهبان الليل وفرسان النهار وعلى من اقتدى بهم واقتفى أثرهم ونهج منهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد :

الناظر في كتب المحدثين ومصنفاتهم يأخذ العجب ويستبد به الطرب وهو يرقب هذه الجهود العظيمة التي بذلت لحفظ سنة النبي ﷺ وقد وعى الصحابة رضي الله عنهم وصية رسول الله ﷺ التي ألقاها إليهم قبل وفاته ، وهي قوله ” تركتُ فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً : كتاب الله وسنتي “^(١) فاستودعوا صدورهم آيات الذكر الحكيم وأحاديث المصطفى ﷺ ، وحرصوا عليهما أشد الحرص ، وزادوا على هذا بأن كتبوا القرآن كله وكثيراً من السنة فيما تيسر لهم من وسائل كالجلود والحجارة والعظام وغير ذلك.

وقد أدرك الصحابة أن حديث النبي ﷺ دين ، ينبغي أن يؤخذ عن أهله فتثبتوا في روايته وقبوله - لغلبة التقوى والورع عليهم وانعدام الكذب في تلك الأيام - لم يكن أحدهم يتهم الآخر بالكذب أو الزيادة في الحديث ، وما وقع منهم من ذلك فإنما كان من باب الخطأ الذي لا يكاد يسلم منه أحد. استمر هذا حالهم مع السنة ، حتى وقعت الأحداث الأليمة التي كان من نتائجها أن قُتل الإمامان : عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم ، وظهرت الفرق المنحرفة التي أعطت لنفسها حق تفسير النصوص من الكتاب والسنة بما يتوافق مع آرائها وأهوائها ، ولما أعيا البعض ذلك عمدوا إلى وضع الحديث على النبي ﷺ لتقوية مذاهبهم وبدعهم ، عندئذ قام الصحابة بواجبهم في الدفاع عن السنة. فلم يعودوا يقبلون الحديث من أي أحد ، بل أصبحوا يعتنون بالنظر في حال الراوي. قال ابن سيرين : ” لم يكونوا يسألون عن

(١) رواه بلفظه الحاكم في المستدرک ١٧٢/١ والبيهقي في السنن ١١٤/١٠ والدرقاظي في السنن ٢٤٥/٤. رواه مسلم في صحيحه ٨٦٧/٢ ، وأبو داود ١٨٢/٢.

الإسناد. فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم^(٢) .

وابن سيرين أحد أجلة التابعين ، وهو يتحدث عن حال الصحابة ، فهم لم يعودوا يكتفون بالخبر يأتي به الرجل منقطعاً. بل لابد أن يُسنده ، من أجل أن يُعرف حال هذا القائل أو الناقل عنه فيُعطي حقه من القبول أو الرفض. بل إن ابن عباس نقل عنه أكثر من نص حرص فيه على بيان هذا التحول الذي حدث في حياة الصحابة. فقد أخرج الإمام مسلم في مقدمته على صحيحه ، عن طلوس قال : جاء هذا إلى ابن عباس - يعني بشير بن كعب - فجعل يحدثه فقال له ابن عباس عُدَّ لحديث كذا وكذا فعاد له فقال له ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا فقال له ابن عباس : ” إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه “^(٣) وفي رواية أخرى أنه قال له : ” إنا كنا نحفظ الحديث والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ فأما إذ ركبتم كل صعب وذلول ففهمات “^(٤).

وفي رواية أخرى عن مجاهد قال : جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول قال رسول الله ﷺ ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه - يعني لا يصغى إليه ولا يسمعه - ولا ينظر إليه فقال يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ، فقال ابن عباس ” إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول “^(٥) لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف “^(٦).

(٢) الإمام مسلم / مقدمة صحيح مسلم ١٥/١ ، حلية الأولياء ١٧٧/٢ ، جامع التحصيل ٥٨/١.

(٣) الإمام مسلم / مقدمة صحيح مسلم ١٢/١ ، ابن عبد البر ، التمهيد ٤٣/١.

(٤) الإمام مسلم / مقدمة صحيح مسلم ١٣/١ ، النسائي السنن ٤٤٠/٣ ، ابن ملجى السنن ١٢/١.

(٥) قال القاضي عياض : هذا مثل - وأصله من الإبل - أي سلكوا مسلكاً من الحديث مما يحمد ويرضى سلوكه كالذلول من الإبل المستحسن الركوب ، القرطبي - المفهم ١٣٤/١ ، النووي شرح صحيح مسلم ٤٠/١٠.

(٦) الإمام مسلم / المقدمة ١٣/١.

من هذه الأقوال والتصرفات تشكلت قواعد علم الحديث التي ضُبُطت بها قوانين الرواية وشروطها وصفات الراوي الذي يُقبل حديثه أو يرد. وهكذا يمكن القول بكل وضوح أن ما فعله الصحابة من التثبت في المرحلة الأولى، ثم ما فعلوه لاحقاً من الحرص على معرفة النقلة وأحوالهم يعتبر البداية الأولى والصحيحة لنشأة قواعد علم الحديث، التي تتضمن النظر في الراوي والمروي. وعليه كان الصحابة هم أول من وضع نواة علم الحديث وشروط الرواية وقوانينها، ثم خلف من بعدهم خلف صالح من العلماء، فتوسعوا في شروط قبول الحديث وتتبعوا الأحاديث فبينوا عللها وميزوا صحيحها من سقيمها، ووضعوا كثيراً من القواعد في هذا الشأن. إلا أن هذه القواعد والشروط لم تدون في مصنفات خاصة، بل كانت منتشرة في ثانيا مصنفات الحديث يعرفها العلماء ويحفظونها ويطبقونها على الرواة والأحاديث. ولعل أول مؤلف تضمن شيئاً من ذلك هو كتاب الرسالة للإمام الشافعي. ثم مقدمة الإمام مسلم وغيرها.

ثم أعقب هذا تدوين هذه المصطلحات والقواعد، إلا أن تدوينها لم يكن في كتاب واحد يجمع كل ذلك. بل أفرد كل نوع أو قاعلة أو مصطلح في كتاب خاص، ولم يوجد إلى ذلك الحين كتاب يضم كل قواعد علوم الحديث أو معظمها. وكان من نتائج هذه القواعد أن صار للإسناد أهمية كبرى في قبول الأحاديث وردها. وتناقل العلماء قول الإمام ابن المبارك "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".^(٧) ومن ثم دُقِّق النظر في أسباب الضعف التي تطرأ على الأسانيد وتم التمييز بينها، فهناك المرسل والمنقطع والمُعْضَل والمُدَلَّس وهناك المضطرب والمُدْرَج والشاذ والمُنْكَرُ وغير ذلك من أسباب الضعف التي تَحُلُّ باتصال السند.

ونُظِر في رواية الأسانيد ومُجِصَّ حال كل راو وعُرف شأنه وعُرفت درجته في سلم الجرح والتعديل، وانقسمت أسباب الضعف باعتبار ذلك إلى ما يُخَلُّ بعدالة الراوي. وإلى ما يُخَلُّ بضبطه. في تفصيلات كثيرة عميقة دقيقة. تدل على مبلغ الجُهد العظيم

(٧) الإمام مسلم/ المقدمة، ابن أبي حاتم الجرح والتعديل ١٦/٢، البلجي - الجرح والتعديل - ٢٩١/٨، السمعاني، أدب الإماماء والاستملاء ص ٧.

الذي بذله هؤلاء الكرام من علماء السلف أسوة بسلفهم الصالح من أصحاب رسول الله ﷺ.

وأدى هذا إلى ظهور المصنفات العظيمة إضافة إلى شيوع الجرح والتعديل في الرواة حماية للسنة وصيانة لها دفاعاً عنها ولم يتردد المحدث أن يطعن في أبيه أو أخيه أو قريبه إذا تعلق ذلك بالسنة وحمايتها.^(٨) وسئل الأمام علي بن المديني عن حاك أبيه عبد الله بن جعفر ، فقال سَلُّوا غيري ، فلما أعادوا عليه ، أطرق برأسه وقال : إنه الدين يعني أنه ضعيف وكان لا يحدث عنه أو يحدث عنه ويُشير إلى ما في حديثه من الضعف.^(٩)

استخراج علم الجرح والتعديل :

تضافرت نصوص كثيرة في بيان مشروعية الجرح والتعديل. وأكدها العلماء في كثير من أقوالهم المتواترة. إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وحفظ السنة وصيانتها لا يتم إلا بالبحث في أحوال الرواة ومعرفة حقيقتهم وبيان الأحاديث التي رَوَوْها والمعاني التي نقلوها فتعين هذا الواجب. وتتضح أهمية هذا العلم إذا عرفنا أنه الطريق إلى معرفة صحيح الحديث وضعيفه ومعرفة حقيقة نقله من حيث العدالة والضبط. والأدلة على ذلك أظهر من أن تذكر ويكفيها من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [الحجرات: ٦] وفي قراءة حمزة والكسائي ” فتثبتوا “.

قال الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية ” يأمر تعالى بالثبوت في خبر الفاسق ليحتاط له ، لئلا يحكم بقوله فيكون في نفس الأمر كاذباً أو غلطاً ، فيكون الحاكم بقوله قد اقتفى وراءه. وقد نهى الله عز وجل عن اتباع سبيل المفسدين ومن هنا امتنع طوائف من العلماء من قبول رواية مجهول الحال لاحتمال فسقه في نفس الأمر وقبلها آخرون ، لأننا إنما أمرنا بالثبوت عند خبر الفاسق. وهذا ليس بمحقق الفسق لأنه مجهول الحال “.^(١٠)

(٨) الإمام مسلم/ المقدمة ٢٧/١.

(٩) ابن حجر : تهذيب التهذيب ١٥٣/٥.

(١٠) ابن كثير ، التفسير ٢٢٣/٤ ، القرطبي التفسير ٣١٢/٨ الشوكاني - فتح القدير - ٦٠/ ٢٥.

ومن أدلة القرآن الواردة قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ
شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ
وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة المائدة : ٨].

وتستطيع أن تقرر أن معنى الآية ونظائرها هو أهم قاعدة قام عليها الجرح
والتعديل عند المحدثين. ووضع العلماء منها كثيراً من القواعد والضوابط التي تحكم
هذا العلم وتوضح حدوده وتبرز قيوده وتبين ما يحمده فيه وما يجوز وما لا يجوز. عموماً
الآيات تأمر بتفحص الروايات والأخبار والنقول وترشد إلى وجوب التحقق من أحوال
رواتها ونقلها مع الالتزام بالعدل كيفما كانت النتيجة. وكائنا من كان المقصود بالحكم
جرحاً أو تعديلاً. بهذه الضوابط وغيرها حفظت السنة ، وردت أحاديث لم تثبت أمام
مقاييس هذا العلم سواء تعلق السبب بالراوي أو بالمتن الذي ورد على أنه حديث نبوي
شريف ، فبالنسبة للراوي اشترط علماء هذا الفن أن يتوفر فيه من الشروط والضوابط
ما يجعل حديثه جديراً بالقبول. فتكلموا في عدالة الراوي واشتراطها والمعاني التي تدخل
ضمنها فجعلوا من ذلك أن يكون الراوي مسلماً عاقلاً بالغاً ملتزماً بالشرعية غير
مرتكب للكبائر التي يُفسق بها بعيداً عما يشين سمعته. كذلك اشترطوا فيه سواء كان
طالباً - في مرحلة التحمل - أو شيخاً - في مرحلة الأداء - أن يكون ضابطاً لما يسمعه أو
يؤديه سواء كانت الوسيلة الحفظ أو القراءة من الكتاب. منتبهاً غير مُقفل ولا ساهٍ - إلى
غير ذلك من المعاني الدقيقة التي تؤدي في النهاية إلى الاطمئنان إلى أن ما تلقاه الطالب
كان على وجه صحيح وسليم ، أو أن ما أداه هذا الشيخ كان على وجه مضبوط ليس فيه
تصحيف ولا تحريف ولا خطأ في السند أو المتن.

أما متون الأحاديث فوضعوا لها مجموعة من القواعد الدقيقة التي لا يكاد يفلت
منها حديث حتى يُعرف حاله ، فاشترطوا في متن الحديث ألا يخالف قواطع النصوص
الأخرى سواء من القرآن أو السنة أو ما قام الإجماع عليه. أو ما أحاله العقل ويكون مع
ذلك لا يقبل التأويل. ولم يقف العلماء عند هذا الحد ، بل اعتكفوا على تصنيف
مؤلفات ضمنوها هذه الأحاديث الضعيفة أو المكذوبة والموضوعة ، وحذروا الناس من
قراءتها والعمل بها. ثم قام جهابذة العلماء فافردوا حديث الرسول ﷺ بالتصنيف
وسلكوا في ذلك مسلك الانتقاء والاختبار ، حيث تُعرض الأحاديث على أشد قواعد

التثبت وأقواها ، فما سلّم منها من العلل وكان في درجات الصحة العليا أو المتوسطة أفردوه بالتصنيف وميزوه عن غيره من الأحاديث وهكذا ظهرت أمهات الكتب التي كتب لها القبول في قلوب الناس وعقولهم. ويقف على رأس قائمة هذه المصنفات العظيمة الصحيحان [صحيح البخاري وصحيح مسلم] والمؤلفات التي التزم أصحابها الصحة كصحيح ابن خزيمة وابن حبان ، أو المصنفات التي لم يشترط أصحابها الصحة ولكنهم ساقوها بأسانيدھا اعتماداً على القاعدة المشهورة ”من أسند فقال أحال“ مما فتح الباب واسعاً أمام العلماء ليدرسوا أسانيدھا ويتفقدوا أحوال نقلھا ويحكموا عليها بما يقتضيه النظر الصحيح والبحث السليم. ولما كان علم الحديث ودراسة الأسانيد علماً اجتهدائياً وضعت قواعده عبر أحقاب طويلة من الزمن وعبر جهود طويلة من العلماء ، فلم يزل العلماء قديماً وحديثاً يتشرفون بالانضمام إلى هذا الموكب العظيم فينظرون في الأسانيد ويدققون فيها ويجتهدون في الحكم عليها. وفق تلك القواعد والضوابط التي شكلت علماً جليلاً لم تحظ به أمة من الأمم السابقة.

المحدثون ونشوء الشبهات :

رغم هذه الجهود الباهرة. فإن المحدثين لم يسلموا من ألسنة السوء والطعن والتجريح. فقد وجهت إليهم تهم التقصير والتفريط في جوانب البحث العلمي ، فاتهموا بأن منهجهم لم يكن علمياً ولم يكن متكافلاً . وكان من ضمن هذه التهم تهمة طائلاً ترددت على ألسنة المخدوعين من المفكرين والمثقفين المسلمين وأساتذتهم المستشرقين ، بسبب جهلهم وسوء فهمهم لنصوص الحديث ورغبتهم في الكيد للإسلام والمسلمين. فهي : أنهم لم يعتنوا بالمتون عنايتهم بالأسانيد ، وأن جل اهتمامهم كان منصباً في صحة المتن وسلامتها من التناقض أو الخطأ أو البطلان. والحق أن كل ذلك عبارة عن تهمة مفتراة أريد بها الإساءة للإسلام والطعن في أئمتة ورجاله وزرع الفتنة في نفوس أبنائه ، وفتح الباب للعابثين للعبث بتراث الأمة وميراثها العلمي الكبير.^(١١)

والشاهد لقد صور المستشرقون منهج المحدثين وأعمالهم العلمية القيمة بصورة شائنة. وقد تولى ذلك المؤرخ جولد تيسهر المستشرق انجري اليهودي الذي فقه غيره حتى

^(١١) فؤاد سزكين ، تاريخ التراث العربي ٢٢٥/١.

اعتبر المخدوعون به أن ما توصل إليه من نتائج لا تقبل المناقشة وأصبح الجميع يرجعون إليه عن التعرض للقضايا الأساسية والتفصيلات الجزئية.^(١٢) ومن عرف حقيقة أكثر هؤلاء المستشرقين لم يصعب عليه أن يدرك لماذا هذه الحملة الشرسة على الإسلام عقيدةً وشريعةً وتاريخاً^(١٣). لقد كان لعصر الانحطاط الذي مرت به الأمة الإسلامية والانبهار الذي حصل بالثورة الصناعية في أوروبا أثر كبير في اندفاع بعض أبناء المسلمين إلى تقليد الغرب في كل شيء، ومن ثم تتضح الأسباب التي كانت وراء نشوء مثل هذه الشبهة ثم تتضح الأسباب التي كانت وراء نشوء هذه الشبهات. علاوة على استعراض أدلة العلماء وجهودهم في خدمة متون الأحاديث وذكر القواعد التي استعملوها والشروط التي اشترطوها للتثبت من صحة متون الأحاديث وسلامتها من الخطأ والوهم^(١٤) وغير ذلك.

طبيعة الشبهات وبيان أسبابها :

من أعظم الاتهامات التي وجهت إلى المحدثين وأثيرت في ساحتهم : أنهم لم يكونوا يُعيرون أهمية كبيرة لنقد المتون وكشف ما فيها من مخالفات وأخطاء وأوهام ، ولم يهتموا أيضاً بالفقه الذي دلت عليه متون الأحاديث ، ولم يعتنوا بطرق الاستنباط التي تُعين على معرفة الحكم الشرعي. لقد شغلهم الاهتمام بنقد الأسانيد والبحث في أحوال الرجال عن الالتفات إلى المتون والاهتمام بها.

وقد وجدت هذه التهمة للأسف الشديد رواجاً في سوق المفكرين والمثقفين حيث روج لها بعض المخدوعين من أبناء المسلمين بحسن نية أو بسوء قصد دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التحقيق من صحتها. ومن الذين أوردوا هذه التهمة أحمد أمين في أكثر من كتاب له فقد ذكر في كتابه الأول " فجر الإسلام " : " قد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها - ولكنهم - والحق يقال - عَنُوا بنقد الإسناد

(١٢) مصطفى السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢١.

(١٣) الوهم - بفتح الهاء - غير الوهم بإسكانها فالأول هو ما أخطأ فيه المرء وهو يظنه صواباً وهذا الذي يغلب استعماله عند المحدثين في باب الجرح والتعديل وهو من الفعل وَهَمَ يَوْهَمُ وهماً الكوني ، ظفر الأمانى بشرح مختصر الشريف الجرجاني ، ص ٨٤.

أكثر مما عنوا بنقد المتن ، فقل أن تظهر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه ، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المؤلف في تعبير النبي ، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقبوله بمتون الفقه وهكذا ؛ ولم تظهر منهم بعشر معشار به من جرح الرجال وتعديلهم^(١٤) .

وقال في كتابه الثاني " ضحى الإسلام " : " أن المحدثين عنوا عناية فائقة بالنقد الخارجي ولم يعنوا بالنقد الداخلي ؛ فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحاً وتعديلاً. فنقدوا رواية الحديث بأنهم ثقات أو غير ثقات ، وبينوا مقدار درجتهم في الثقة وبحوثا هل تلاقي الراوي والمروي عنه أو لم يتلاقيا. وقسموا الحديث باعتبار ذلك ونحوه إلى حديث صحيح وحسن وضعيف ولكن لم يتوسعوا كثيراً في النقد الداخلي ولم يعرضوا لمتن الحديث..... " ^(١٥) وقال في كتابه الثالث " ظهر الإسلام " " كما يؤخذ عليهم أنهم عنوا بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن. فقد يكون السند مدلساً تدليساً متقناً فيقبلونه مع أن العقل والواقع يأييانه بل قد يعده بعض المحدثين صحيحاً لأنهم لم يجدوا فيه جرحاً.... وربما لو امتحن الحديث بمحك أصول الإسلام لم يتفق معها وإن صح سننه " ^(١٦) وقد طال هذا الاتهام الإمام البخاري نفسه وهو سيد العارفين في علم الحديث فقد قال عنه : " نرى البخاري نفسه - على جليل قدره ودقيق بحثه - يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال كحديث لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة

(١٤) أحمد أمين - فجر الإسلام ص ٢٦٦.

(١٥) أحمد أمين - ضحى الإسلام ١٠٣٠/٢.

(١٦) أحمد أمين ظهر الإسلام ٤٨/٢.

سنة نفس منقوسة.^(١٧) وحديث من اصطبح كل يوم سبع تمرات لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل.^{(١٨)(١٩)}

رغم هذه التهم وطبيعتها والتي أخذتها عن أحمد أمين. فإن الذي يطلع على مصنفات علماء الحديث وجهودهم في خدمة السنة لا يكاد يرى أثراً أو موضعاً لهذه التهمة. والسؤال الذي يطرح نفسه : لماذا غفل مروجو هذه التهمة وأمثالها عن كثير من الحقائق التي تزخر بها كتب الحديث وجهود المحدثين في نقد المتن ودراساتها؟.

أسباب نشوء هذه الشبهات :

إن التفكير والانتدبر في أسباب نشوء هذه الشبهات ونظائرها من التهم والموجهة إلى السنة ورجالها يمكنه أن يرصد جملة من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي :

(١) الهوى الذي يدفع صاحبه إلى الكيد للحق وأهله ومحاولة طمس الحقائق وتزييف الوثائق رغم شلة وضوحها وظهورها ، وقد كان للمستشرقين في ذلك القدرح المعلى : إذ اقتحموا ميدان دراسة السنة فلم تكن مناهجهم علمية ولا مباحثهم ناضجة ولا قلوبهم سليمة.

(٢) الجهل المطبق بمنهج المحدثين وعدم استيعاب قواعدهم الشاملة للأسانيد والمتون. ذلك أن المحدثين يعتبرون الحكم على الإسناد حكماً على المتن في الغالب فإذا ثبت عندهم ضعف الراوي^(٢٠) ولم يُبالوا بالمتن الذي رواه إلا إذا تبين لهم أن لهذا المتن ما يشهد له أو يعضده مع ملاحظة أن القاعلة العامة عندهم ضعف الإسناد لا يستلزم ضعف المتن فإنه يقابلها بقاعلة صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن. وهي قاعلة واضحة في أن الاعتبار في صحة الحديث ليس الإسناد وحده وحتى لو صح الإسناد وكان في المتن ما يمنع معه الحكم على الحديث بالصحة ، فإن المحدثين يتوقفون في

^(١٧) رواية البخاري ، مواقيت الصلاة/ باب السمر في الفقه والخبر بعد العشاء ، مسلم كتاب الأطعمة باب قوله ﷺ ” تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم“.

^(١٨) رواه البخاري ، كتاب الأطعمة وكتاب الطب ، مسلم كتاب الأشربة باب فضل تمر المدينة ٢٨٦/٥.

^(١٩) أحمد أمين - فجر الإسلام ص ٢١٢.

قبوله ، حتى يظهر مُرجح من المرجحات أو يبقى الأمر على أصله وهو عدم قبول الحديث والاحتجاج به.

(٣) ومما يضاف إلى هذين السببين أنه حدث في بعض العصور الإسلامية انفصال بين الفقه والحديث. فنجد فقهاء قلت بضاعتهم في الحديث وعلومه. ولم تتضح في أذهانهم قواعد منهج المحدثين.^(٢٠) فكان بعضهم كحاطب ليل. لا يدرون ماذا يأخذون ولا ماذا يدعون فاختلط عندهم الصحيح بالسقيم.

(٤) وقد يكون السبب هو وجود بعض من ينتسب إلى المحدثين ممن صرفوا همهم في الأسانيد وحرصوا على تطبيق قواعد المتأخرين بحذافيرها وحدودها وتعريفها. دون التنبيه إلى منهج نقاد الحديث الكبار ، وقلت بضاعتهم في الفقه ، فخللوا بقواعد المحدثين الأصلية ، وقصروا في جانب نقد المتن. وهذا بدوره جهل عن منهج المحدثين لأن ما يذكره الاستشهاد أحياناً من طرق الحديث ليس بالضرورة من أجل الاستشهاد والمتابعة ؛ وإنما هو في أحيان كثيرة من أجل بيان وجوه الاختلاف والاضطراب التي تقتضي من الباحث النظر فيها ، وإعمال الفكر في الجمع بينها أو الترجيح.^(٢١)

(٥) إن بعض المفكرين والمنكرين يرجعون إلى غير المتخصصين ممن ليس لهم في الحديث دراية. ولم يجلسوا ولم يزاحموا في حلق العلم ولو ساعة. وإنما اشتهروا بفن من الفنون الأخرى. ولا يخفى أن كل علم يسأل عنه أهله والعارفون به والمتخصصون فيه. ولذلك لما سأل الإمام مالك نافعاً مولى ابن عمر عن حكم البسملة ، أخبره نافع أن من السنة الجهر بها. سلم له مالك على علو مرتبته وقال : " كل علم يسأل عنه أهله " .^(٢٢) ومن احتج به من ذهب إلى إنكار بعض الأحاديث. وأن المحدثين لم ينظروا في متونها ومنهم ابن خلدون حيث أنكر بعض

(٢٠) الإمام مسلم/ المغني ١/ ١٧٢.

(٢١) القزويني ، التدوين في أخبار قزوين ١/ ١٥٤.

(٢٢) الكتاني ، نظم المتناثر ص ١٤٦.

الأحاديث وتبعه في ذلك بعض المستشرقين وتلامذتهم^(٣٣) وقد ذكر الخدث الكبير شيخ علماء زمانه أحمد شاكر رحمه الله تعالى عليه أن ابن خلدون لم يحسن فهم قول الخدثين ولو اطلع على أقوالهم وفقهها ما قال شيئاً مما قال^(٣٤) والشاهد أن ابن خلدون مؤرخ وليس من رجائ الخديث فلا يعتد به في التصحيح والتضعيف وإنما الاعتماد في ذلك بمثل البيهقي والعقيلي والخطابي والذهبي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم من أهل الرواية والدراية الذين قالوا بصحة الكثير من الأحاديث^(٣٥).

(٦) يضاف إلى ذلك سبب آخر في غاية الأهمية ؛ وهو ما ذكره الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله. وخلاصته أن المستشرقين أرادوا أن يستعملوا في نقد متون الأحاديث أصول النقد العام لأخبار الناس العاديين غافلين أو متغافلين عن أن رسول الله ﷺ لم يكن رجلاً عادياً ، بل هو نبي الله ورسوله المتصل بالوحي الذي أطلعه الله على جملة من أمور الغيب ، وميزه عن الناس الآخرين بأنواع من العلوم والمعارف والمعجزات - هذا إضافة إلى ما ذكره الشيخ العالم محمد محمد أبو شهبه رحمه الله في كتابه "دفاع عن السنة" حيث بين أن الخدثين توسعوا في نقد الأسانيد أكثر من المتون لأسباب تتعلق بطبيعة المتن المروي ثم أفاض في ذلك بما خلاصته :

- (أ) أن المتن قد يكون في التشابه غير مفهوم العبارة وليس أمامنا في هذه الحالة إلا أن نؤمن به كما ورد أو نبتغي تأويله إن كان ذلك ممكناً.
- (ب) قد يكون متن الحديث دائرة بين الحقيقة وانجاز فحمله على الحقيقة - توطئة لرفض - ليس في قواعد البحث العلمي الصحيح.
- (ج) قد يكون الحديث متعلقاً بقضايا الغيب التي لا حظ للعقل في إدراكها.

(٣٣) أحمد شاكر : الرد على من كذب أحاديث المهدي بمجلة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة العدد ٤٥ ص ١٨.

(٣٤) المصدر السابق ص ٢٦.

(٣٥) محمد محمد أبو شهبه ، الدفاع عن السنة ص ٤٤.

(د) قد يكون متن الحديث متعلقاً بإثبات معجزات لم يكن في مقدور المحدثين أن يعرفوا حقيقتها فلاذوا بالتسليم للحديث ، حتى جاء العلم الحديث فكشف عن كثير من مسايرتها.^(٣٦)

ومن هنا ضيق المحدثون دائرة نقد المتن بمقدار ما وسعوا دائرة نقد السند لأن الذين يُنقد حالهم في السند رجل يجري عليهم من القوانين ما يجري على الناس جميعاً. أما المتن فإنه ينسب إلى من هو فوق البشرية في علومه ومعارفه واستعداداته.^(٣٧) هذه في تقديري أهم الأسباب التي تقف وراء مثل هذه التهم والشبهات الموجهة إلى الحديث وعلمائه. ما يلاحظ على المستشرقين في كتاباتهم :

- ١) إن الدراس لكلام المستشرقين ومن ذهب مذهبهم يلاحظ عليهم في دراستهم للنصوص واستدلالهم بها ما يأتي :
- (١) أنهم يضعون النصوص في غير موضعها. أو يلوون أعناق النصوص ليحملوها ما لا تحتمل ، ويفهموا منها من المعاني ما لا يدل عليه دليل من ألفاظها أو سياقها.
- (٢) أنهم يعملون على تجزئة النصوص ، ويلوونها عن ظروفها التي وردت فيها أو الأسباب التي سبقت من أجلها مما لو نظر إليها في إطارها لاتضح المراد وتميز البياض من السواد.
- (٣) أنهم كثيراً ما يرجعون في استقاء معلوماتهم إلى مصادر لا يعول عليها ولا يلتفت إليها ، بل هي عند المنصفين لا تُصلح مصدراً ولا مرجعاً لإثبات قضية من قضايا العلم سواء تعلق الأمر بالحديث أو غيره.
- (٤) أنهم يهولون الأمر بذكر جزئيات صغيرة لا قيمة لها ثم يبنون عليها أحكاماً كبيرة ونتائج ضخمة.
- (٥) القصور الكبير في معرفة علم الحديث وقواعده الشيء الذي أدى إلى وقوعهم في أخطاء كبيرة وأحكام تعميمية جائرة تدل على جهل فاضح بالحديث ورجاله.

(٣٦) مصطفى السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع ، ص ٢٦٦.

(٣٧) فؤاد سزكين ، تاريخ التراث العربي ص ٢٢٦.

وقد ذكر في ذلك الأستاذ فؤاد سزكين : ” هذا ونرى لزماً علينا أن ننبه إلى أن جولد تسهير لم يدرس كتب علم أصول الحديث دراسة شاملة رغم أنه عرف قسماً فيها كان ما يزال مخطوطاً في ذلك الوقت. وفوق هذا فيبدو لنا أنه لم ينظر -رغم كثرة مصادره- إلى بعض المعلومات في سياقها وفي ضوء ظروفها. ويبدو لنا كذلك أنه لم يصب في فهم المواضيع التي قد تعطي لأول وهلة دلالة تختلف عن معناها الحقيقي اختلافاً أساسياً“ (٢٨)

وقال أيضاً : ” أن جولد تسهير على تضلعه في اللغة العربية قد أساء فهم بعض المعلومات الواردة في كتب الحديث وضرب بهذا - منذ البداية - في اتجاه خاطئ“ (٢٩)

هذه الملاحظات تجعلنا نتردد في الاعتماد على بحوث المستشرقين المتعلقة بالإسلام وكل علومه ومعارفه ، ويدعوننا ذلك حتى لو أحسنا الظن ببعضهم إلى أن نطبق عليهم منهج المحدثين في نقد رواياتهم وبيان تناقضها وتضاربها ، وكثرة الخلل الوارد فيها ، وهذا معلم آخر من معالم المحدثين ومنهجهم العظيم نستنير به في مواجهة هذه الكتابات المتحاملة على الإسلام عقيلةً وشرعيةً وتاريخاً.

جهود العلماء في خدمة متون الأحاديث :

كان المحدثون يعتبرون الاهتمام بالمتون وضرورة التفقه فيها جزءاً من منهج التعامل مع المحدثين وعلومه. وأن كل تقصير أو تفريط في هذا الجانب يؤثر تأثيراً كبيراً في قبول الحديث أو رده وقد كثر في كلام العلماء المحدثين التنبيه على أنه ليس بالفن الواحد من العلوم يكون الرجل مجتهداً فيه. فإن العلوم مترابطة متلازمة على بعضها البعض ، أخذ بعضها بناصية بعض فالاختصار على بعضها لا يجعل الرجل عالماً. بل مجتهداً في مسائل الفقه.

فلاهتمام بالحديث وطرقه وألفاظه ورواياته مع إهمال فقه الحديث ” علم الرواية “ وملاحظة معانيه ” علم الدراية “ يقعد بالرجل عن مرتبة الاجتهاد ويعرضه

(٢٨) فؤاد سزكين ، تاريخ التراث العربي ص ٢٢٨.

(٢٩) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم ١٦٦/٢.

للخطأ في نقله وروايته ، وكذلك من اشتغل بنصوص الأحاديث لاستنباط أحكامها وإدراك معانيها دون التحقق من صحتها ، أو شك أن يُحرم ويُحلل في دين الله بغير علم ولا هدى. وما أروع ما قاله الإمام الشافعي : ” لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله بناسخه ومنسوخه وبمحكمه ومتشابهه وتأويله وتنزيله ومكيه ومدنيه “ وما أريد به وفيما أنزل ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ بالناسخ والمنسوخ. ويعرف من الحديث ما عرف من القرآن. ويكون بصيراً باللغة العربية بصيراً بالشعر وبما يحتاج إليه للعلم والقرآن. ويستعمل - مع هذا - الإنصاف وقلة الكلام. ويكون بعد هذا مُشرفاً على اختلاف أهل الأمصار وتكون له قريحة بعد هذا. فإذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام وإذا لم يكن هكذا فليس له أن يتكلم في العلم ولا يفتي.^(٣٠) ويقول الإمام علي بن المديني ” التفقه في معاني الحديث نصف العلم. ومعرفة الرجال نصف العلم “.^(٣١) وقال الإمام أحمد : ” إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه. أحب إلى ممن حفظ الحديث ولا يكون معه فقه “.^(٣٢) وقال سفيان بن عيينه : ” يا أصحاب الحديث. تعلموا معاني الحديث فإنني تعلمت معاني الحديث ثلاثين سنة “.^(٣٣)

والحق أن الفقه والحديث أمران متلازمان. لا يغنى العلم بأحدهما عن الآخر ، وليس أحدهما بأولى في التحصيل من الآخر ؛ لأن الحكم لا يصح استنباطه إلا ممن أوتي حظاً من مجموع هذين العلمين. ولذلك اشتد نكير العلماء على من يقصر في طلب أحدهما ويستغل بالآخر استغلالاً كلياً فيكون كالطائر الذي يطير بجناح واحد. وأنى له ذلك. ولم يكتف العلماء المحدثون بالكتابة في علوم المتن بل ضمنوا كتب المصطلح مباحث لا علاقة لها بالإسناد ورجاله وإنما موضوعها النظر في المتن ومع ذلك صرحوا بأهميتها وقيمتها ومنها :

(٣٠) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٤/١١.

(٣١) ابن مفلح ، الآداب الشرعية ١٢٩/٢.

(٣٢) القزويني - المصدر السابق ١٥٤/١ ، القسطلاني. لطائف الإشارات ٨٠/١.

(٣٣) الحازمي ، الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ٦.

الناسخ والمنسوخ :

والنسخ فن مهم مستصعب يتوقف عليه كثير من المعرفة ، والجعل به يقدح في العالم ويعرضه للزلل والخطأ ولذلك قال الإمام علي لرجل رآه يقص على الناس : " أتعرف الناس والمنسوخ ؟ " فقال لا . قال " هلكت وأهلك " ^(٣٢) والنسخ في الاصطلاح عبارة عن رفع الحكم الشرعي المتقدم بالحكم الشرعي المتأخر. ^(٣٣)

مختلف الحديث :

وهذا علم يتعلق بالمتون واختلافها. وطرق إزالة التعارض بينها وتوضيح المشتبه منها والحكم والناسخ منها والمنسوخ. والمراد بالمختلف أن يتعارض حديثان صحيحان بحيث يؤهم أحدهما معنى يخالف معنى الآخر في الظاهر لا أنهما متعارضان في حقيقة الأمر وقد يكون ذلك التعارض بين ظاهر الحديث وبعض القواعد في الشريعة. وكان من فرسان هذا الميدان الإمام الشافعي وابن قتيبة وابن الجوزي.

غريب الحديث :

وهو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيلة عن الفهم لقلة استعمالها أو لاحتمالها أكثر من معنى ، فيبين المعنى الصحيح لها. وهو فن عظيم الأهمية شديد الصعوبة يحتاج إلى معرفة كبيرة وعلم عميق وإطلاع واسع على فقه اللغة العربية ومعانيها.

قال ابن كثير : " وهو من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به لا بمعرفة صناعة الحديث وما يتعلق به " ^(٣٤) وقد ألف فيه المتقدمون من المحدثين أمثال النضر بن شميل المازي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي الحافظ صاحب كتاب غريب الحديث ، وابن الأثير صاحب كتاب النهاية في غريب الحديث. وقد ألف فيه أيضاً

^(٣٢) البيهقي في السنن ١١٤/١٠.

^(٣٣) عبد العزيز دخان ، السعي الحثيث إلى شرح اختصار علوم الحديث ص ٣٧.

^(٣٤) القاضي عياض ، ترتيب المدارك ١٠٦/٣.

من المقاربة الإمام المحدث الفقيه محمد بن سحنون رحمه الله كتابه غريب الحديث وهو
سبعة أجزاء.^(٣٧)

اختلاف ألفاظ الشيوخ :

مما يبين أهمية المتون عند المحدثين واهتمامهم بها ما عقده المصنفون تحت عنوان
اختلاف ألفاظ الشيوخ. فقد يسمح الراوي حديثاً واحداً - يعني المتن - عن أكثر من
شيخ بألفاظ مختلفة ولكن المعنى واحد فيجوز له أن يقتصر على لفظ أحدهم مع بيان لمن
هذا اللفظ من شيوخه. وقد يأتي الراوي ببعض لفظ أحد الشيوخ وبعض لفظ الآخر.
دون أن يبين أو يميز بين ذلك. بل يقول والمعنى واحد أو وتقاربا في اللفظ أو غير ذلك ،
وهذا الذي يسمى التلفيق. وقد جرى عليه كثير من المحدثين والإمام مسلم رحمه الله يفعل
هذا كثيراً في كتابه الصحيح. وكذلك فعلوا مع الكتب حيث حرصوا على المقابلة بين
نسخ المشايخ وحرروا أوجه الاتفاق والافتراق الواقعة في متون الأحاديث وعابوا من
يكتب الحديث عن شيوخه ولا يقابل ما كتبه بأصولهم.^(٣٨)

قال أبو حفص عمرو بن عثمان :

عارض كتابك بعدما حررته وإذا كتبت مُقابلاً ومُصححاً
فلحظ غير مُعارض لم يُكتب سَهِّلْتُ تلاوته على الغرِّ الغبي^(٣٩)

كذلك اهتم المحدثون بالتنبه على التصحيف الواقع في المتون ، بل إنهم ذكروا من
أنواع التصحيف نوعاً سموه التصحيف في المعنى والتصحيف بسبب الخطأ في الإعراب
وغير ذلك من التفاصيل التي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المحدثين كانوا يولون المتون
الاهتمام الذي تستحقه ويكفي أن يطالع المرء بعض كتب المتقدمين مثل كتاب " معرفة
علم الحديث " للحاكم وكتاب " الكفاية " للخطيب. وكتاب " جامع بيان العلم
وفضله " للإمام ابن عبد البر وغيرها فيدرك كم هي زاخرة بالمباحث المتعلقة بالمتن. وقد
استمرت هذه المباحث ضمن علوم الحديث حتى عند المتأخرين ، وكثر تنبيه العلماء

^(٣٧) السمعاني ، المصدر السابق ٧٩/١ ، البغدادي ، الخطيب ، الكفاية في علم الرواية ص ٣٣٧.

^(٣٨) السمعاني ، المصدر السابق ٧٩/١ ، أحمد شاكر ، متن الرساله ص ١٣.

^(٣٩) السمعاني ، أدب الإملاء والاستملاء ص ٧٩.

والشرح على أهميتها وموقعها من مباحث المصطلح ، بل إن كتاب الإمام الشافعي " الرسالة " قد جمع بين طياته مباحث في الحديث والفقه والأصول ويعتبر أول كتاب ألف في أصول الفقه وأول كتاب ألف في علوم الحديث.

يتضح من خلال هذا البحث الجهد الكبير الذي بذله علماءنا المحدثون في حماية السنة والدفاع عنها ، وانتهاج أعظم القواعد وأشدّها صرامة لنفي الزيف والكذب عنها. وقد ظهر من خلال ما أوردته أن المحدثين أخذوا على أنفسهم عهداً أن يبذلوا كل جهودهم في حماية سنة النبي ﷺ. فانطلقوا في هذا السبيل واضعين أمام أعينهم هدفاً سامياً كبيراً هو حماية دين الحق بحماية سنته. هذا مع ملاحظة أن المحدثين اتبعوا في نقد الأحاديث منهجاً يتناول السند والمتن وكثرت قواعدهم في نقد المتن خاصة وكان منها :

(أ) عرض الحديث على القرآن.

(ب) عرض نصوص السنة بعضها على بعض.

(ج) عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض حتى تتبين الألفاظ الشاذة والمنكرة والإدراج والوهم.

(د) كما أن في الضوابط سلامة النص في التناقض وعدم مخالفته للأصول الشرعية وعدم اشتماله على أمر منكر أو مستحيل وغير ذلك من الضوابط والقواعد.

(هـ) كذلك عرف المحدثون أهمية استخدام العقل وراعوا ذلك مراعاة تامة فكانوا يحترمون النصوص الثابتة سنداً ويعرفون حدود العقل في نقد الأخبار. فقد أعملوا العقل حيث يمكن إعماله وأهمّله حيث يجب إهماله.

هذه جهود المحدثين في نقد الأسانيد والمتون ظاهرة جليلة قد بلغت في الوصول إلى الهدف المنشود. وهذه تصانيفهم الكثيرة في أنواع الحديث اختص بعضها بالصحيح وما جمع إليه الضعيف أو اختص بالموضوع أو بنوع مستقل من علوم الحديث الأخرى كالمرسل والمدرج ، وهذا يشكل برهاناً عملياً على مدى ما يلقوه من العناية في تطبيق هذا المنهج. حتى أدوا إلينا تراث النبوة صافياً نقياً جزامهم الله عن الإسلام والعلم خير الجزاء والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع :

- (١) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل - ط دار إحياء التراث - القاهرة، ١٩٥٢م
- (٢) ابن حجر - تهذيب التهذيب - ط دار الفكر بيروت ١٩٨٤م
- (٣) ابن حزم - الإحكام في أصول الأحكام - ط دار الحديث - القاهرة ١٤٠٤هـ
- (٤) ابن عبد البر - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - وزارة المعارف المغرب ١٣٨٧هـ
- (٥) ابن عساکر - تاريخ دمشق - دار الفكر - بيروت ١٩٩٥م
- (٦) ابن كثير التفسير - دار الفكر بيروت ١٤٤٦م
- (٧) ابن ملجى السنن - دار الفكر بيروت ١٩٣٨م
- (٨) ابن مفلح - المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد - ط مكتبة الرشد الرياض ١٤١٠هـ
- (٩) أبو داود، السنن - دار الفكر بيروت ١٩٣٩م
- (١٠) أحمد أمين - ضحى الإسلام - مطبعة الاعتماد - مصر ١٣٥٢هـ
- (١١) أحمد أمين - فجر الإسلام - مطبعة الاعتماد - مصر ١٣٥٢هـ
- (١٢) أحمد أمين - ظهر الإسلام - دار النشر القاهرة ١٩٥٣م
- (١٣) البلخي، أبو الوليد - التعديل والجرح - ط دار اللواء للنشر الرياض ١٤٦٦م
- (١٤) البخاري، الصحيح - دار ابن كثير اليمامة بيروت ١٤٠٧هـ
- (١٥) البغدادي، الخطيب، الكفاية في علم الرواية تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حملي المدني. المكتبة العلمية المدينة المنورة ١٩٦٥م
- (١٦) البيهقي، السنن - مكتبة الدار البار مكة المكرمة ١٩٩٤م
- (١٧) الحاكم - المستدرک - ط، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٠م
- (١٨) معرفة علوم الحديث، ط - دار الكتب بيروت ١٣٩٧هـ
- (١٩) الذهبي - سير أعلام النبلاء - ط مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٣هـ

- (٢٠) السمعاني - أدب الإملاء والاستملاء - ط دار الكتب بيروت ١٩٨١م
- (٢١) الشافعي - الرسالة - تحقيق أحمد محمد شاكر القاهرة ١٩٣٩م
- (٢٢) الأصبهاني، أبو تميم - حلية الأولياء - ط دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٥هـ
- (٢٣) القزويني - التدوين في أخبار قزوين - دار الكتب بيروت ١٩٨٧م
- (٢٤) الكتاني - نظم المتناثر - ط دار الكتب السلفية المدينة ١٩٥٦م
- (٢٥) النووي - تهذيب الأسماء واللغات - جزءان - دار الكتب العلمية - القاهرة بيروت (بدون سنة النشر)
- (٢٦) عبد العزيز دخان - السعي الحثيث في شرح اختصار علم الحديث - ج ٢ مؤسسة الربان بيروت ٢٠٠١م
- (٢٧) مسلم - الصحيح - دار ابن كثير اليمامة بيروت ١٤٠٧هـ
- (٢٨) مصطفى السباعي - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي - ط ٢ المكتب الإسلامي بيروت ١٩٧٨م.